

النفط الكويتي يستقر عند 106,61 دولارات

الكويت - كونا: قالت مؤسسة البترول الكويتية أمس أن سعر برميل النفط الكويتي ارتفع 54 سنتا في تداولات أول من أمس ليستقر عند مستوى 106,61 دولارات للبرميل مقارنة بـ 106,07 دولارات للبرميل في تداولات يوم الأربعاء. وواصلت أسعار النفط الخام صعودها خلال هذا الأسبوع لليوم الثالث على التوالي على الرغم من استمرار أزمة الديون السيادية الأوروبية وجاء ارتفاع أسعار النفط بسبب استمرار تراجع مخزون الخام الأميركي إلى مستوى انخفاض لم يصل إليه منذ عقد من الزمان ويسبب سحب الشركات الأميركية من المخزون لأسباب تتعلق بنهاية السنة وأسباب ضريبية ومحاسبية.

السكن الخاص يمثل 75,4% من حجم التداول «كولد ويل بانكر»: 2,9 مليار دينار حجم التداول العقاري لإجمالي العام 2011

والتي يتراوح سعرها السوقى بين مليون ومليون ونصف المليون دينار، كما شهدت الأراضي الاستثمارية إقبالا متزايدا على الشراء من قبل الشركات الراغبة في التطوير، حيث اعتبر المستثمرون قطاع العقار الاستثماري بمثابة الاستثمار الأنسب الذي يحقق عوائد مقبولة في ظل تدني عوائد الودائع المصرفية وتذبذب سوق الكويت للأوراق المالية.

وعلى صعيد قطاع العقار التجاري فقد بلغ حجم التداول العقاري خلال الفترة نفسها ما قيمته 225,4 مليون دينار بما نسبته 8,3% من إجمالي قيمة التداول وحتى نهاية نوفمبر من العام الحالي، حيث أشار التقرير إلى استمرار حالة الركود التي يمر بها القطاع، خصوصا على صعيد نسب الإشغالات في الأبراج الإدارية التي وصلت خلال العام 2011 إلى أدنى مستويات لها بما نسبته 34% وأصبح ذلك بمثابة هاجس لدى ملاك الأبراج التجارية.

وبين التقرير أن سعر المتر في الأراضي التجارية في العاصمة استمر في التراجع ليتراوح بين 3,2 ألف دينار و6,5 آلاف دينار.

على صعيد قطاع العقار الصناعي والمخازن أوضح التقرير أنهما لم يمثلا إلا ما نسبته 0,1% من إجمالي قيمة التداول العقاري، خاصة أن التداول الفعلي للنسائم الصناعية والمخازن لا يمر عبر قسم التسجيل العقاري بوزارة العدل، لاسيما أن أغلب التداول هو للنسائم حتى الانقضاء. وأكد التقرير أن عام 2011 كان يشكّل عام جيدا على قطاع العقار بجميع استخداماته باستثناء العقار التجاري الذي استمر في كونه، حيث استطاع العاملين في القطاع سواء كانوا أفرادا أو شركات، التعامل مع ظروف السوق الجديدة بعد الأزمة المالية العالمية وفي ظل الأوضاع السياسية المحيطة سواء كانت محلية أو على صعيد دول المنطقة، لاسيما أن العقار يعتبر من السلع الأكثر أمانا والتي لا تتأثر كثيرا بالأزمات.

يتضمن شراء 25 ألف طن من زيت الديزل «مؤسسة البترول» و«بتروبراس» البرازيلية توقعان اتفاقاً نادراً

لبرميل وقود الطائرات وبما بين 2,80 و2,90 دولار للبرميل من زيت الغاز زيادة على أسعار الشرق الأوسط، وأمدت مؤسسة البترول الكويتية الشركة البرازيلية بالنفط الخام ومنتجاته في التسعينيات. وينظر إلى عقد وقود الطائرات بين البلدين هذا العام على أنه خطوة كبيرة لمؤسسة البترول الكويتية في أسواق أميركا الجنوبية. وأصدرت مؤسسة مقرها الولايات المتحدة توقعات تضمنت زيادة الطلب على الديزل في البرازيل عن المعروض بما بين 170 و175 ألف برميل يوميا في 2011 و2012 ارتفاعا من 95 ألف برميل يوميا في المتوسط خلال العام الماضي.

ودفع هذا النقص البرازيل لتطلع لأسواق غير الولايات المتحدة التي تعد مصدرها الرئيسي للحصول على منتجات الوقود الأقل ضرا بالبيئة واتجهت نحو أسسيا لتلبية طلبها المتزايد على الديزل. وعلى سبيل المثال أورد تقرير من وودشيك بنك أن صادرات كوريا الجنوبية من السولار للبرازيل زادت إلى 20 ألف برميل يوميا هذا العام من لا شيء قبل خمس سنوات.

وتذكرت مصادر أن بتروبراس وقعت هذا الشهر عقدا مع جي.إس كالكس الكورية الجنوبية لشراء كميات من الديزل المنخفض الكبريت خلال العام المقبل، كما تشتري البرازيل ما بين 600 ألف برميل ومليون برميل يوميا من الديزل من الهند شهريا.

توقع التقرير العقاري لشركة كولد ويل بانكر العالمية فرع الكويت أن يصل حجم التداول العقاري لإجمالي العام 2011 ما قيمته 2,9 مليار دينار، لاسيما أنه بلغ حتى نهاية شهر نوفمبر من العام 2011 ما قيمته 2,698 مليار دينار مقارنة مع 1,920 مليار دينار خلال الفترة نفسها من العام الحالي بزيادة نسبتها 40%، ويمثل السكن الخاص ما قيمته 1,469 مليار دينار حتى نهاية نوفمبر من العام الحالي بما نسبته 54,4%.

وقال التقرير أن تركز التداول في قطاع العقار السكني في المناطق الجديدة، خصوصا أبو فطيرة والمسيلة وجنوب السرة وصباح الأحمد البحرية، حيث تراوح سعر القسيمة مساحة 400 متر مربع في منطقة أبو فطيرة وهي أكثر المناطق تداولاً بين 136 و180 ألف دينار، وفي مدينة صباح الأحمد البحرية التي شهدت أيضا طلبا غير عادي خلال الأشهر الأخيرة من العام 2011 تمت صفقات عدة لنسائم بمساحات 520 و650 مترا مربعا وبيعهم تتراوح بين 155 و235 ألف دينار للقسيمة الواحدة، وفي منطقة جنوب السرة ارتفع الطلب على قسائم الزهراء السكنية حيث تراوح سعر المتر فيها ما بين 600 و800 دينار.

وأشار التقرير إلى قطاع العقار الاستثماري والذي مثل ما قيمته 1,004 مليار دينار بنسبة 37,2% من إجمالي التداول حتى نهاية نوفمبر فقد شهد السوق العقاري المحلي خلال العام 2011 ارتفاعا لمتوسط سعر صفقة شراء النباية الاستثمارية ليتراوح بين 1,1 مليون و1,5 مليون دينار بعدما كانت معدلات الأسعار السائدة في صفقات الاستثماري تتراوح بين 700 و900 ألف دينار.

وبين التقرير أن التداول تركز على المناطق المعتادة مثل السالمة وحولي والفروانية بالإضافة إلى المناطق الاستثمارية البعيدة، لاسيما المهولة والمنقف وأبوخلقة، كما زاد الطلب على البنيات غير المخالفة لقانون البناء، خاصة المميزة منها

المرتبة الثالثة في التداولات العقارية بواقع تداول 89 عقارا تداول منها 57 عقارا في العقار الخاص و32 عقارا في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بتداول عقار واحد في العقار الخاص خلال الشهر.

الفروانية رابعا

وجاءت محافظة الفروانية في المرتبة الرابعة وذلك من خلال تداول 38 عقارا منها 30 عقارا في العقار الخاص و6 عقارات في العقار الاستثماري وعقارين في المخازن، وعلى مستوى الوكالات العقارية حظيت المحافظة بـ 3 تداولات عقارية في العقار الخاص خلال تلك الفترة.

العاصمة خامسا

وجاءت محافظة العاصمة في الترتيب الخامس من حيث عدد العقارات المتداولة منها 217 عقارا في العقار الخاص و39 عقارا في العقار الاستثماري وعقاران في العقار الاستثماري وعقار واحد في العقار التجاري وبالنسبة للوكالات العقارية حظيت المحافظة بـ 3 تداولات عقارية في العقار الخاص خلال نوفمبر.



الجزء سادسا

وجاءت محافظة الجهراء في المرتبة السادسة والأخيرة من خلال تداول 20 عقارا تركزت جميعها في العمار الخاص حيث بلغ عددها 18 عقارا وفي العقار الاستثماري عقاران وعلى مستوى الوكالات العقارية لم تحت المحافظة بأي تداولات عقارية خلال تلك الفترة.

● أحمد مغربي

المقدمة من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية خلال شهر نوفمبر الماضي، حيث بلغ عدد العقارات المتداولة 257 عقارا منها 217 عقارا في العقار الخاص و39 عقارا في العقار الاستثماري وعقار واحد في التجاري، أما على مستوى الوكالات العقارية فسجلت المحافظة 11 تدولا عقاريا خلال الشهر.

مبارك الكبير في المركز الثاني

واحتلت محافظة مبارك الكبير المرتبة الثانية من بين المحافظات من حيث التداولات العقارية من خلال تداول 96 عقارا منها 88 عقارا في العقار الخاص و8 عقارات في العقار الاستثماري وعلى مستوى الوكالات العقارية سجلت المحافظة تداول 15 عقارا في العقار الخاص.

حولي ثانيا

وجاءت محافظة حولي في

يشهد الشريط الساحلي أي تحرك خلال الشهر.

أما عن العقارات المتداولة للوكالات إدارتي التسجيل العقاري والتوثيق في وزارة العدل خلال شهر نوفمبر الماضي، فقد أظهرت الإحصاءات أن عدد العقار الخاص بلغ 33 عقارا بقيمة 5,4 ملايين دينار فيما لم يشهد العقار الاستثماري والتجاري أي تحرك خلال هذه الفترة. هذا وقد شهد شهر أكتوبر الماضي تداول 49 عقارا في الوكالات العقارية، حيث بلغ عدد العقارات الخاصة 36 عقارا بقيمة 8,5 ملايين دينار وبلغ عدد العقارات الاستثمارية المتداولة 12 عقارا بقيمة 13,8 مليون دينار وبلغ عدد العقارات التجارية المتداولة عقارا واحدا بقيمة 7,3 ملايين دينار.

الأحمدي في الصدارة

ووفقا لإحصائية وزارة العدل فإن محافظة الأحمدية جاءت في

1,6 مليار دولار الخسائر السوقية للقطاع

«جلوبل»: تراجع قطاع الاتصالات الخليجي الأسبوع الماضي

المجموعة في 10 أسواق تغطي خدمات المجموعة أجزءها بعدد عملاء أكثر من 150 مليون عميل. الاتصالات السعودية وتمتلك فيها حصة 80 ٪، جائزة التميز الاندونيسية للعام 2011 من فوست آند سوليفان، باعتباره أفضل مزود واعد لخدمات الجوال للعام 2011. 2,22٪/ ليغلق عند مستوى 16,15 ريالاً سعودياً من جانب آخر، كان سهم مؤسسة الإمارات للاتصالات (اتصالات) أكبر المنخفضين بتراجعته بنسبة 4,65٪/ ليغلق عند 9,03 دراهم إماراتية. أخبار شركات القطاع ● حصلت مجموعة الاتصالات السعودية على المركز الرابع عشر ضمن قائمة أكبر 20 مشغلاً لخدمات الجوال على مستوى العالم، وتعمل

شهدت أداء مختلطا. حيث ارتفعت كمية الأسهم المتداولة بنسبة هامشية بلغت 1,09٪/ ليبلغ إجمالي القيمة المتداولة 89,25 مليون سهم. بينما انخفضت القيمة المتداولة لقطاع الاتصالات بنسبة 4,81٪/ عن القيمة المتداولة خلال الأسبوع السابق لتبلغ 186,78 مليون دولار. وقد استحوذت المتداولة في الأسواق الخليجية، بينما استحوذت القيمة المتداولة للقطاع على ما نسبته 2,24٪/ من إجمالي القيمة المتداولة في الأسواق الخليجية. ولفت التقرير إلى تصد سهم شركة الاتصالات المتخلفة السعودية (زين) قائمة الأسهم من حيث الكمية المتداولة، حيث بلغت 46,09 مليون سهم بقيمة 66,70 مليون دولار أميركي. بينما تصد سهم الشركة السعودية للاتصالات المتكاملة قائمة الأسهم من حيث القيمة المتداولة، حيث بلغت 70,15 مليون دولار. وقد أنهى السهم المذكور تداولات الأسبوع كأكبر مرتفعين بصعوده بنسبة 2,22٪/ ليغلق عند مستوى 16,15 ريالاً سعودياً من جانب آخر، كان سهم مؤسسة الإمارات للاتصالات (اتصالات) أكبر المنخفضين بتراجعته بنسبة 4,65٪/ ليغلق عند 9,03 دراهم إماراتية. أخبار شركات القطاع ● حصلت مجموعة الاتصالات السعودية على المركز الرابع عشر ضمن قائمة أكبر 20 مشغلاً لخدمات الجوال على مستوى العالم، وتعمل

ذكر تقرير شركة بيت الاستثمار العالمي «جلوبل» أن أسهم قطاع الاتصالات الخليجي سجلت تراجعاً بالجملة خلال تداولات الأسبوع الماضي باستثناء سهمين شهدا ارتفاعات هامشية. وتعزى هذه الخسائر إلى التقارير التي ذكرت أن اقتصادات دول الخليج ستشهد تراجعا خلال العام 2012. بالإضافة إلى عدم وجود أخبار مؤثرة تحرك مشاعر المستثمرين لدخول السوق. وقد بلغت خسائر القيمة السوقية للقطاع 1,63 مليار دولار الأسبوع الماضي. ليبلغ إجمالي القيمة السوقية للقطاع 84,44 مليار دولار أميركي مع نهاية تداولات الأسبوع المنتهي في 22 ديسمبر 2011. وقال التقرير أن أحجام التداول

الإيرادات الإجمالية شهدت نمواً قوياً بنسبة 41٪

«الوطني»: بين 9 و10 مليارات دينار الفائض المتوقع في ميزانية 2011/2012

في الأشهر السبعة الأولى من السنة المالية 2011/2012، متجاوزا المعدل المسجل خلال الفترة نفسها من السنة المالية 2010/2011، كما بلغت الإيرادات غير النفطية 897 مليون دينار بزيادة نسبتها 37٪ مقارنة بالنسبة السابقة، وقال التقرير إن الإيرادات في السنة المالية 2011/2012 في حين شهدت فئتا «بيع المتفرقة» السبب الرئيسي لهذه الزيادة والتي من الأرجح أن تكون وراءها دفعات لجنة الماضية «تقع رواتب العسكريين ضمن الباب الخامس». وقال التقرير إن الإيرادات الإجمالية بلغت 16,3 مليار دينار، متجاوزة بكثير مستواها المقدر في الميزانية للسنة بأكملها، وكانت إيرادات النفط القوية وراء معظم هذه الزيادة وبلغ معدل سعر النفط الكويتي نحو 105 دولارات للبرميل

في الميزانية، أي أقل من متوسطه التاريخي. ويعزى ذلك بمعظمه إلى تأخر في بعض الدفعات التحويلية. في حين جاءت الزيادة الكبرى من التحويلات إلى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ولكن ارتفاعا ملحوظا (103 ملايين دينار) يعكس الزيادات في رواتب العسكريين التي وافقت عليها الحكومة في السنة الماضية «تقع رواتب العسكريين ضمن الباب الخامس». وقال التقرير إن الإيرادات الإجمالية بلغت 16,3 مليار دينار، متجاوزة بكثير مستواها المقدر في الميزانية للسنة بأكملها، وكانت إيرادات النفط القوية وراء معظم هذه الزيادة وبلغ معدل سعر النفط الكويتي نحو 105 دولارات للبرميل

الزيادات السنوية العادية، بينما بلغت مصروفات الباب الثاني، المستلزمات السلعية والخدمات 996 مليون دينار، منخفضة بواقع 12٪ مقارنة بـ 1120 مليون دينار، وتبقى تكلفة الوقود التي تتحملها وزارة الكهرباء والماء أكثر من ثلثي هذه الفئة. وقد يعزى هذا التراجع إلى التأخر الاعتيادي في تقديم التقارير، وهو ما يتم تعديله عادة مع اقتراب نهاية السنة. وأوضح إن مصروفات الباب الثالث، الآليات والمعدات، بلغت 56 مليون دينار أقل بقليل مقارنة بالنسبة السابقة، وتبقى هذه المصروفات صغيرة نسبيا مقارنة مع الأبواب الأخرى، وليس لها تأثير كبير على المصروفات الإجمالية. أما المصروفات على

10,2 مليارات دينار، وتتوقع أن يستقر بين 9 و10 مليارات دينار لكامل السنة المالية رغم الارتفاع المتوقع في المصروفات في وقت لاحق من السنة. وأشار التقرير إلى أن المصروفات الإجمالية قد بلغت 6 مليارات دينار، شكلت ما نسبته 31٪ من تلك المحتمدة في ميزانية السنة المالية 2011/2012 وأقل بقليل من معدلها للسنوات الخمس الماضية، ولكن المصروفات ترتفع إجمالا بنهاية السنة. وذكر أن مصروفات الباب الأول الرواتب والأجور بلغت 1,3 مليار دينار، بزيادة نسبتها 15٪ مقارنة بالفترة نفسها من السنة المالية 2010/2011، ويعزى ذلك إلى زيادات الرواتب التي وافقت عليها الحكومة في السنة الماضية إضافة إلى

الإيرادات والمصروفات - سبعة أشهر (نفاية أكتوبر) السنة المالية 2011/2012				
القيمة الفعلية (دينار)	مستوى التغير*	سنة اشتر: كنسبة من الميزانية		
		2012/2011	2011/2011	متوسط*
الإيرادات الإجمالية	16.286	4.751	121.1	120.6
الإيرادات غير النفطية	897	242	78,8	63,7
الإيرادات النفطية	15.389	4.509	125,0	127,6
المصروفات الإجمالية	6.056	1.145	34.2	34.2
الأجور والرواتب	1.289	164	29,1	30,9
المستلزمات السلعية والخدمات	996	131	32,8	27,7
الآليات والمعدات	56	0	14,5	17,3
المشاريع الإنشائية والصيانة والاستثمارات العامة	553	98	22,7	23,5
مصروفات وتحويلات مختلفة	3.162	180	34,5	41,6
الفائض (قبل استقطاع حصة صندوق الأجيال القادمة)	10.231	4.637
المصروفات المحفزة للطلب	3.781	233	28,7	33,1
* تغيير مقارنة مع السنة الماضية للفترة نفسها				
* متوسط السنوات الخمس الماضية للفترة نفسها				

قال تقرير بنك الكويت «الوطني» إن المصروفات الحكومية الإجمالية بلغت نحو 6 مليارات دينار بعد مرور سبعة أشهر على بدء السنة المالية 2011/2012، مرتفعة 2٪/ مقارنة مع السنة السابقة، فيما حققت المصروفات المحفزة للطلب نموا أقوى بلغ 7٪ ويتوقع أن يتسارع هذا النمو في النصف الثاني من السنة المالية، وأضاف التقرير إن الإيرادات الإجمالية شهدت نموا قويا بلغ 41٪ مقارنة مع السنة السابقة، وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط، وبالتالي ارتفاع الإيرادات إلى 16,2 مليار دينار، وهو مستوى يتجاوز بكثير الإيرادات المقدرة في الميزانية للسنة المالية 2011/2012 بكاملها، وحتى الآن تظهر ميزانية الكويت فائضا كبيرا مقدره